أزمة الاقتصاد العالمي: أخفقت الحلول النقدية فهل يتقدم "الكينزيون"؟

2007/10/6

عبد الحليم فضل الله

يعاني النظام الدولي من التكلفة الباهظة للمشروع الإمبراطوري الجديد القائم على الفوضى، فالولايات المتحدة الأميركية التي فقدت تفوقها الاقتصادي وجاذبيتها الإيديولوجيّة، تسعى إلى موازنة ذلك باستثمار تقدمها العسكري التاريخي إلى أبعد حد، حتى ولو أدى ذلك إلى أزمات واضطرابات وردات فعل غير مرغوبة، بيد أن الامبراطوريات التي تتفوق في الحرب وحدها هي امبراطوريات عاجزة وفي طور الأفول، و طور الأفول هذا قد يكون طويلاً وحافلاً بشتى أنواع المخاطر والمتاعب.

الاقتصاد العالمي معرض للركود والأزمات إذاً، لأسباب جوهريّة تتعدى تقلبات أسواق العقارات والأسهم، وحركة الفوائد العالمية وأسعار الصرف صعوداً وهبوطاً، وهي أسباب وثيقة الصلة بالاستنزاف الخطير للموارد الناجم عن النزعة الإمبراطورية الأميركية ، فالسلطات الأميركية لا تزال تصر على مراكمة العجوزات والمديونية بدلاً من أن تعيد النظر بهيكل إيراداتها ونفقاتها الداخلية، مفضلة التعايش مع عزوف الشعب الأميركي عن تحمل متطلبات الهيمنة مادياً وبشرياً، على الاصطدام بالمزاج العام الذي لا يحبّذ البتة زيادة الضرائب ورفع تكاليف المعيشة.

يظهر انهيار الهيمنة الاقتصادية بصورة أساسية من خلال تحوّل أميركا في عهد المحافظين الجدد إلى كيان استهلاكي ضخم يعتاش على موارد الآخرين: عجز في ميزان الحساب الجاري امتص خلال السنوات الأربع التي أعقبت حرب العراق حوالي 3150 مليار دولار، ويتوقع أن يسجل في هذا العام وحده 834 مليار $ أي أكثر من 6% من الناتج المحلي الأميركي، ودين فدرالي يقارب 8304 مليار أي حوالي 17% من الناتج الإجمالي العالمي.

يكمن الخلل من جانب آخر، في الطريقة التي يدار بها الاقتصاد العالمي، فمع نهاية الحرب الباردة جرى الإجهاز على ما تبقى من تعاليم "جون مينارد كينز"، والانتقال الكامل إلى اعتناق وصايا المدرسة النقدية التي قادها "ميلتون فريدمان"، وهذا يعني من ناحية تخفيض أهمية السياسات العامة التي تركز على النمو والتشغيل لصالح تلك التي تركّز على السيولة والتضخم، ومن ناحية ثانية اعتماد العقيدة الجديدة لليبراليين التي صاغها عام 1990 عالم الاقتصاد "جون وليامسون" والتي عرفت لاحقاً باجماع واشنطن.

إن مزج الولايات المتحدة الاميركية بين مشروعها التوسعي، ورغبتها بالإبقاء على هيمنتها الاقتصادية التقليدية من دون المساس بنمط الحياة الأميركي القائم على الاستهلاك الواسع، أدى

إلى زيادة المخاطر، إذ أن ذلك يلزمها بالقيام بعدد من المهمات الصعبة في آن معاً: تأمين الموارد الكافية لتغطية فجوة الموارد، ومنافسة المراكز الاقتصادية الكبرى، والتحكم بتدفق النفط، ... وهذا ما يجعلها تميل إلى القوة المتعسفة اختصاراً للطريق. ويبدو أن الولايات المتحدة التي تخوض حرباً مدمرة في العراق من أجل الطاقة، لم تدرك بعد أن سيطرتها على منابع النفط لا تعني أبداً أنها تتحكم بعوامل الطلب التي باتت أكثر من أي وقت مضى تحت سيطرة الدول الآسيوية التي تتحكم بحركة الأسعار الدولية بسبب نموها السريع. وللمقارنة فقط تظهر احصاءات صندوق النقد الدولي أن النمو العالمي يتوقع أن يحقق 4.9% تقريباً في العام 2007 موزعة على الشكل الآتي: 2.5% في الدول الصناعية المتقدمة، 2.2% في السبعة الكبار G7 ،وما بين 7.5 و8.8% في الدول الاسيوية الناشئة. فيما سجلت أدنى المعدلات في منطقة اليورو.

هناك علاقة قوية إذاً، بين مشاكل وانقباضات الاقتصاد العالمي، وبين السحب الهائل للموارد الخارجية الناشئ عن المسار السياسي العسكري للهيمنة الاميركية، كما تتصل تلك المشاكل بالنشاط الاقتصادي الفائق الذي يميز أداء الدول النامية حديثة التصنيع وخصوصاً الهند والصين. يكفي أن نذكر أنّ متوسط النمو الصيني السنوي ساوى خلال عقد من الزمن أكثر من 10.2% ، فيما يتوقع ان يتجاوز الفائض في الحساب الجاري للصين 303 مليارات دولار اميركي خلال العام الجاري، وتحذو الهند حذوها حيث سجلت في الأعوام الخمسة الاخيرة معدلات نمو تجاوزت 9% . وبحسب الرئيس السابق لهيئة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي آلان غرينسبان، فإن النمو الضخم والزيادة الهائلة في أرصدة التوفير في البلدان النامية منذ بداية التسعينات، يؤديان إلى انخفاض حاد في معدلات الفائدة طويلة الاجل، ونشوء فقاعات في أسواق الاسهم والسندات.

ومن الحقائق المرتبطة بأزمة الاقتصاد العالمي، الانفصال ما بين السياستين المالية والنقدية، و انتقال مركز القرار الاقتصادي من الحكومات (المنتخبة) إلى السلطات النقدية (المعيّنة)، التي تغلب العناصر التقنية والسياسات قصيرة الأمد (تعديل أسعار الفائدة، السيولة) على السياسات العامة طويلة الأمد (التوظيف، النمو، الاستثمار...)، مما يقود إلى أن تطل الأزمة برأسها كلما زال مفعول المهدّئات النقدية.

من الممكن القول أنّ الأزمة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، والمرتبطة بهذا الشكل أو ذاك بالأزمات السياسية والعسكرية التي يولدها تعثر بل ربما فشل قيام الإمبراطورية الأميركية، لا يمكن إدارتها أو تخطيها من خلال قواعد عمل وتوصيات المدرسة النقدية، التي تعول كثيراً على دور السلطات النقدية واستقلال البنوك المركزية، المدعوة فحسب إلى مراقبة معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وينتظر أن تزيد التحولات الراهنة من تركيز الحكومات على متغيرات الاقتصاد

الكلي ويشجعها بالتالي على القيام بتدخلات أكثر جرأة وجدية، باستخدام كل الوسائل الاقتصادية والمالية والنقدية المتوفرة لها. ما يعيدنا مجدداً إلى أفكار كينز التي تبدو قادرة أكثر من سواها على ايجاد علاجات ناجعة لتعثر أداء الاقتصاد العالمي، وتراجع معدلات الانتاج والتبادل، فيما تبدو المدرسة النقدية قادرة فقط على مواكبة اقتصادات تعمل بظروف عادية ولا تعاني من أزمات ثقيلة الوطأة ومتجددة.